مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: العنف والتسامح عند هربرت ماركيوز

اسم الكاتب: د. سوزان إدريس

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2807

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 20:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العنف والتسامح عند هربرت ماركيوز

د. سوزان إدريس*

الملخص

شهدت البشرية مظاهر متنوعة من العنف على مدى التاريخ، حتى غدا من أخطر المظاهر التي تهدد الوجود البشري؛ ولاسيَّما مع تطور التقنيات ونمائها، ممَّا أفرز أشكالًا متعددة، يتنوع خطرها مع تعقد أساليبه الحديثة وتنوعها، ممَّا أدى إلى اختلاف آراء الفلاسفة ووجهات نظرهم فيه.

ناقش هذا البحث نقد ماركيوز للمجتمع الصناعي المعاصر الذي يمارس التسلط والعنف على الأفراد، والذي يفرز بالضرورة عنفًا آخرَ مضادًّا له، يعدّه عنفًا مسوّغًا وضروريًا للتغيير، يفضي إلى التحرر من القمع الخفي المتزايد الذي تستخدمه الأنظمة المتطورة بالاعتماد على التكنولوجيا، والذي له علاقة وثيقة بالسلطة القائمة المتحكمة، فكان لابدّ من الدعوة إلى التسامح، ولكن ضمن شروط محددة تبتعد فيها عن التسامح القمعي الذي تمارسه السلطة، وهذا ما سعى البحث إلى مناقشته وإيضاح دور العنف الثوري عند ماركيوز في التحرر من قمع السلطة.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الفلسفة.

Violence and Tolerance in Herbert Marcuse's Writings

Dr. Suzan Idris**

Summary

Humanity witnessed a manifestation of different forms of violence throughout history. Violence has become the most serious phenomenon that threatens human existence, especially with the development of its techniques and technologies that have produced multiple facets of it with various levels, complexities and degrees of danger. This led to different opinions and views by philosophers who wrote about violence..

This paper discusses Marcuse's criticism of contemporary industrial society that practices authoritarianism and violence on individuals, and eventually produces counter-violence that is justified and necessary for change and liberation from increased hidden repression used by advanced systems that employs technology, and that has a close relationship to existing controlling power. Therefore, there was a necessity to call for tolerance, but under certain conditions away from the repressive tolerance practiced by the controlling power. This research discusses this issue and clarifies the role of revolutionary violence in Marcuse's writing in achieving liberation from suppression by the repressive power .

** Damascus University, Faculty of Arts and Humanities, Department of Philosophy.

مقدمة:

تعدُّ ظاهرة العنف من أقدم المشكلات التي عرفتها البشرية، وإن كانت في بعض العصور قد تطورت وانتشرت أكثر من عصور أخرى، إلَّا أنَّها تتميز في العصر الحاضر بتطورها ونمائها، ممَّا يبعث على القلق ويستدعي التأمل فيها، فهي محصلة مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والظروف الاقتصادية، ممَّا يثير عديدًا من التساؤلات عنه، فهو يتداخل في مؤسسات الحياة كلّها، وقد اتخذ العنف أشكالًا متعددة ومتنوعة عبر التاريخ، ولعلّ المتأمل في السلوك البشري يلاحظ حضورًا أقوى وأخطر للعنف أكثر ممَّا كان من قبل، مما جعل المفكرين ينقسمون بين مشرّع له وآخر لا يبرر حدوثه، ومن خلال هذا فقد طرحت إشكالية البحث على النحو الآتي: ما امتدادات العنف وأثر التسامح في الفكر الفلسفي لهربرت ماركيوز؟

ويتحدد الهدف من البحث في فهم موقف ماركيوز من العنف وتأثيره في الحياة السياسية والاجتماعية بوصفه قضية قديمة متجددة كان لابدّ من مواجهتها باعتماد مبدأ التسامح.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على فيلسوف معاصر يحلل العنف وأنواعه؛ وطرائق مواجهته بالحوار والتسامح، في ظل مجتمع معاصر يعاني كل أشكال العنف والاستبداد ممَّا يستلزم الدعوة إلى كلّ أشكال التسامح والاعتراف بالآخر، وهذا بُحِثَ فيه من وجهة نظر ماركيوز.

واعتمد في البحث على المنهج التحليلي النقدي بغية التمييز بين العنف المشروع والعنف غير المشروع، والوصول إلى مفهوم التسامح في ظل نظام ديمقراطي يقبل الحوار وينبذ العنف.

أولًا: العنف المشروع وغير المشروع:

يعرّف العنف بأنه الاستخدام غير القانوني للقوة، ومن ثمَّ فهو غير مشروع، ولكنَّ كثيرًا من المفكرين يرفضون وصفه بأنه كذلك، ويدعون إلى التمييز بين أنواع العنف، بين عنف مشروع وآخر غير مشروع.

ففي ظل المجتمع الرأسمالي الذي تسوده الأنظمة المتسلطة والقمعية التي تستخدم العنف بأدواته كلّها، بطريقة تدّعي مشروعية طغيانها، لأن استمرارها وبقائها مرهون بممارسة القوة والعنف، يسود العنف السياسي الذي يرفضه ماركيوز، ويرى بأنه سيتعرض لمواجهة بعنف مضاد يكون مبررًا ومشروعًا وضروريًا، فيقول: "**كلما كان الوضع الذي ظلّ سائدًا هو سلبية شاملة... فإن تغييره يقتضي ثورة شاملة، تقلب كل الأوضاع**

السائدة، وتؤدي إلى الاستعاضة عنها بنظام شامل"[1] ومن ثمّ سيصل المجتمع إلى حالة من التدمير والعدوان، ففي حالة فقدان العامل لملكية عمله التي سيمتلكها الرأسمالي ويستولي عليها، ويمارس العنف بأشكاله كلّها عليه، فيكون رد فعل العمال باستخدامهم العنف لاسترداد حقوقهم إنَّما يمثّل حالة طبيعية ومشروعة في سبيل التحرر والتغيير.

وهنا نجد كيف أن ماركيوز يؤيد استخدام العنف ويبرره وكأنه بمنزلة القوة والأداة المحركة للمجتمع والتاريخ، وهذا ما يعدُّه ماركيوز عنفًا مبررًا مهمًا بقوله: "**العنف حاجة حيوية للمجتمع توجّه التطور النهائي برمته لـ نموذج الحياة"**[2]، هذا العنف إنَّما يقوم على فكرة جديدة تعتمد على مبدأ العنف المضاد كرد فعل على القمع والتسلط الموجود والممارس على الأفراد؛ لذا نراه يقول: "**إن الناس يتمردون على حكم الطغيان ويقضون عليه، لأنَّ الطغيان وضيع ومقيت وما شابه ذلك"**[3]

فيكون بمنزلة العنف الثوري التحرري، وهذا هو العنف الذي يبرره ماركيوز.

أمَّا العنف الذي يرفضه ويعدّه غير مشروع فهو العنف السائد الذي يصدر عن السلطة المستبدة التي تمارس التسلط وتستخدم القوة، وهو الذي برره مكيافيللي وشجع عليه، ورأى أن من حق السلطة أن تستخدمه لتثبيت أركانها،[4] في حين يرفضه ماركيوز لأنَّه يعدّه عنفًا مطلقًا ينشر الطغيان. بقوله: "**لما كانت الدولة في حالة طبيعية فإنَّها تسلك بالعنف، وهي تحفظ حقوقها وتحصل عليها بقوتها الخاصة، ولابدَّ لها بالضرورة أنْ تنغمسَ في الحرب"**[5]

وبذلك فالعنف المشروع المبرر لدى ماركيوز إنَّما هو الذي يكون ضد الاضطهاد ويهدف إلى الحرية، إذ يرى أن هناك طريقتين لوضع حدود للعنف، بقوله: "**الأولى قمعية والثانية تحررية، وبفضل الثانية يتضاءل شأن البؤس والعنف والقسوة"**[6]، ويدلّل عليه بمثال الثورة الفرنسية التي يعدّها عنفًا مشروعًا ثوريًا يهدف إلى تغيير المجتمع والحضارة، (ليس كل أنواع العنف تعدّ ظواهر سلبية يجب القضاء عليها، فالعنف السياسي قد يكون من الضروريات التاريخية... إذ إن التحولات الثورية الكبرى... لم تكن لتحدث لولا درجة

1- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، تر: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص:280- 281.

2- ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، تر: عبد اللطيف شرارة، دار العودة، بيروت، 1971م، ص: 48.

3- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 101.

4- انظر: الأسود، شعبان الطاهر: علم الاجتماع السياسي- قضايا العنف السياسي والثورة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2001م، ص: 23.

5- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 222.

6- ماكيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1988م، ص: 247.

من العنف، فحين تنعدم الأساليب والطرائق السلمية اللازمة لإحداث التغييرات يبقى العنف، الأسلوب الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي)[1]

وعندما تعجز الوسائل كلّها في التغيير، لا يجد ماركيوز حلًا سوى العنف للوصول إلى الهدف المنشود في التغيير، لذلك فالعنف التقدمي الذي يقضي على الاستغلال والعبودية هو عنف مشروع ومطلوب.[2]

يمثّل هذا العنف بعدًا اجتماعيًا اقتصاديًا. "**إن العنف منقوش في بنية مجتمعنا نفسه: إنَّه هو الذي يتراءى في العدوانية المتراكمة التي تهيمن على جميع نشاطات الرأسمالية الاحتكارية**"[3]. إذًا فالعنف الاجتماعي ظاهرة تنطوي تحتها أبعاد سياسية، وما العنف السياسي إلا إحدى الأدوات التي تستخدمها الشعوب للضغط على النظام السياسي المستبد في سبيل تحقيق أهدافهم المشروعة المتمثلة في القضاء على الظلم.

وفي مقابل العنف الذي يؤكّده ماركيوز يوجد عنف آخر يرفضه هو العنف الفوضوي الهدّام الذي يقود برأيه إلى الرجعية والتأخر والدمار، لذلك يرفضه ولا يبرر استخدامه، خلافًا لمكيافيللي الذي يؤيده ويبرره بحجة تثبيت أركان الدولة والحفاظ على سلامتها، إذ يقول: "**ما من مشاركة إنسانية ممكنة بغير قانون ونظام**"[4]

وفي هذا الصدد نجد أن ماركيوز يبرر استخدام العنف إن كان هو الأداة الوحيدة للتحرر من الاستبداد، في حين يرفضه عندما يهدف إلى التسلط حتى وإن كان القانون يسمح باستخدام العنف لأنه يراه قانونًا جائرًا يمنح الشرعية لبعض الأنظمة الفاسدة.[5]

وبهذا فإن المجتمعات التي تمارس التسلط والعنف سوف تولّد عنفًا آخر كردّ فعل مضادّ له يكون بمنزلة المحرك لكل تغيير وثورة.

ونخلص هنا إلى أن ماركيوز يبرر وجود العمل الثوري حتى وإن اتصف بالعنف، لأنَّه يهدف إلى تغيير نظام طاغٍ متسلّط، ويحلّ مكانه نظامٌ آخر يحقق العدالة والكرامة، إذ إنَّه: "**في الوضع الراهن المناهض للثورة، يمثّل العنف سلاح النظام، ويؤدي عمله في كل مكان... وبالمقابل لاوجود اليوم للقوة الثورية المنذورة لوضع حدّ لذلك العنف.**"[6]

---

[1]- انظر: الأسود، شعبان الطاهر: علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي والثورة، ص: 24.

[2]- انظر: جودت زيادة، رضوان: صدى الحداثة– ما بعد الحداثة في زمنها القادم، (د. ط)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، (د. ت)، ص: 65–66.

[3]- ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، ص: 124.

[4]- المصدر السابق: ص: 126.

[5]- الأسود، شعبان الطاهر: علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي والثورة، ص: 39.

[6]- ماركيوز، هربرت: الثورة والثورة المضادة– نحو حساسية ثورية جديدة، تر: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، د.ت، ص: 64.

وهنا يبرز التمييز بين مصطلحي العنف التقدمي والعنف الرجعي؛ فالأول يقضي على الأنظمة البالية، ويساعد على التحرر من القهر والعدوان، ويسعى إلى بناء مجتمع جديد بديل عنه باستخدام العنف الذي يعدّه ماركيوز عنفًا مشروعًا، أمَّا الآخر فهو الذي يحافظ على الأنظمة التقليدية الفاسدة المتسلطة.[1]

وهذا ما يعبّر عنه ماركيوز بقوله: "**أصبح التمييز بين العنف المشروع والعنف غير المشروع، في وجه الضخامة والحدّة اللتين تسِمان هذا العدوان، أمرًا مشكوكًا فيه، فإذا وُضِعَ في صف كل مايشتمل عليه المسلك الجامد اليومي الذي يسلكه المهنون والمحررون، يصبح من العسير عند ذاك النعت بالعنف**"[2]

وبذلك فإن مشروعية العنف إنَّما تأتي من هدفه، وليس من ذاته برأي ماركيوز؛ فإن كان يُستخدَم لتثبيت نظام الدولة والمحافظة عليها، فهو مشروع "الدولة وحدها هي التي يمكنها أن تحقق التحرر"[3] وإن كان تحرريًا ثوريًا تقدميًا فهو مشروع، أمَّا إنْ كان فوضويًا ويسعى لهدم الدولة ونشر الظلم فإنه غير مشروع.

وبهذا فقد شكّل العنف بأنواعه وأشكاله علاقة جدلية مع السلطة السياسية خاصة؛ ممَّا يدفعنا إلى التساؤل ما طبيعة العلاقة بينهما؟ وكيف بحثها ماركيوز؟.

ثانيًا: علاقة العنف بالسلطة عند ماركيوز:

كما أن للعنف أشكالًا وأنواعًا فإن للسلطة أنواعًا كذلك، منها الاقتصادية والاجتماعية، لكن السلطة التي تبني النظام وترتبط به وتحافظ عليه هي السلطة السياسية، وهي ما دارت حولها بحوث ماركيوز؛ إذ يرى أن السلطة هي جوهر الدولة، ولابدّ لها من قانون شرعي، وهنا يمكننا التمييز أن السلطة السياسية هي سلطة الدولة، ولكي تمارس سلطتها الشرعية لابدّ لها من استخدام العنف، وهذا ما يعطي فكرة جدلية لعلاقة السلطة بالعنف.

إنَّ العنف مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة، فهي ليست مشكلة حديثة إنَّما قديمة قدم المجتمعات، ولكن أشكالها تغيرت وتطورت تبعًا لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويربط ماركيوز بينهما بحيث لا يمكن فهم أحدهما إلا بالآخر، وتتحدد هذه العلاقة على المستوى الاجتماعي والسياسي، أي تبعًا لدرجة نمو المجتمعات وتحكّم السلطة

1- انظر: بوبوفيتش، راتكوفيتش؛ وباسيتش بتشوليتش: الاشتراكية والدولة أو دور العنف في التاريخ، ترجمة: جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1965م، بتصرف، ص: 25-26.

2- ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، ص: 125.

3- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 106.

والأنظمة بهما وما تفرضه من عنف وطغيان وقمع، فعلى المستوى السياسي يمثّل العنف جوهر السلطة.(1)

يتبنى ماركيوز مقولات النقد والرفض التي يؤكد غيابها في إنسان المجتمع الصناعي الطيّع، ويراها مفتاحًا للتحرر، فيجد ماركيوز في أفكار فرويد كثيرًا من العناصر التي أسهمت في بلورة أفكاره الفلسفية، إذ يعلن عن ذلك بقوله: "**لقد قبلت موضوعة سيجموند فرويد بصفة عامة منذ زمن، وهي التي ترى أن الحضارة قائمة على إخضاع دائم للغرائز الإنسانية**"(2)

وهنا يرى أن أول عمل عنفي للسلطة يتمثل في قمع الغرائز الجنسية، لكنه مع ذلك يختلف عن فرويد وينقده لأنَّه يرى أنَّ قمع الغرائز الجنسية هو أساس تكوين الحضارة، وما النظام إلا نوع من القمع الذي يحرر اللذة والسعادة كوسيلة للتعويض،(3) فيقول: "**غُرِست في الغرائز الإنسانية العداوة والتمرد والثورة، وهكذا فقد بُرّر القمع والحرمان وتحولا إلى قوى عدوانية وتسلطية تديران الوجود الإنساني**"(4). وعليه ففي كل قمع ثورة، وفي قلب كل سلطة عنف وتمرد، وفي قلب كل قيد حرية وتحرر وخاصة إذا كان هذا القمع قمعًا للغرائز التي هي منبع الطاقة الخلاقة والتغيير.

بينما ينفي ماركيوز التعارض بين مبدأ اللذة وبين الحضارة، فكبت هذه الغريزة بالقوة والتسلط سيقود إلى العنف والفوضى التي من شأنها أن تدمّر الحضارة، وتقضي على السلطة(5).

فالعنف إذًا يهدد السلطة التي تسعى إلى مقاومة العنف، فهي تريد أن تخضع جميع الأفراد تحت سيطرتها لكي تثبت وجودها وأركانها، وليس من الضروري أن تستخدم العنف، وقد تمثّل ذلك بقوله: "**إن عقلنة السلطة المتزايدة تنعكس على عقلنةٍ متزايدة للقمع**"(6) وهذا إنَّما يمثّل المفهوم الإيجابي للسلطة التي تتجرد فيه من العنف، مع أنَّها قادرة على استخدامه إن رأته ضروريًا، وبهذا ينفي أن تكون السلطة مساوية للعنف بالضرورة، لأنَّ العنف ليس هو الدور الوحيد الذي تقوم به الدولة.

---

[1]- انظر: الجوة، محمد: مفهوم القمع عند فرويد وماركيوز، تر: فتحي الرقيق، ط2، دار الفارابي، بيروت، 1999م، ص: 65.

[2]- ماركيوز، هربرت: الحب والحضارة، مطاع صفدي، ط2، دار الآداب، بيروت، 2007م، ص: 13.

[3]- عباس، فيصل: الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2005م، ص: 60.

[4]- ماركيوز، هربرت: الحب والحضارة، ص: 103.

[5]- عباس، فيصل: الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، ص: 69.

[6]- ماركيوز، هربرت: الحب والحضارة، ص: 104.

وهكذا فالأفراد لا يلجؤون إلى العنف دومًا، وكذلك السلطة لا تستخدمه إلا للدفاع عن وجودها وهيبتها، وبذلك لا يوجد عنف من أجل العنف، ولا سلطة من أجل السلطة: "**إن الطاقة الغريزية المتقهقرة هكذا، لا تتجه نحو غرائز العنف (غير المصعّدة)، إذ إنَّ استخدامها الاجتماعي في العمل يساعد على حياة الأفراد**"(1)

وعلى هذا النحو يطالب ماركيوز بتحرير الطاقة الجنسية المكبوتة لا بقصد الإشباع لذاته إنَّما لتأسيس حضارة لا قمعية،(2) وهنا يجب على السلطة أن تفيد من هذه الطاقة وتوظّفها بعقلانية لصالحها، وأن تبتعد عن القمع والعنف كي لا تواجه من قِبل الأفراد بعنف مضاد.

وهنا يظهر التأثر الواضح لماركيوز بنظريات علم النفس ولاسيَّما بنظرية فرويد، كما أنَّه يستخدم بعض مصطلحاته، بقوله: "**السلطة الاجتماعية ينتشر بها الشعور واللاشعور عند الفرد.. إنه يحيا قمعه بصورة حرة كما لو كان القمع حياته الخاصة**"(3)

فإذا كان فرويد يرجع العنف إلى تحرير الليبيدو ويفسر استمرار الحضارة والسلطة بضرورة قمع هذه الغريزة، فإن ماركيوز وموقفه المشهور في دراساته للحضارة الغربية والسلطة فيها ونشأة العنف يرى العكس، نظرًا إلى أن العنف يظهر بقمع الليبيدو فإن الحضارة لا تتعارض مع هذا التحرير، وأن السلطة عليها ألا تقمع الغرائز وألا تعوضها بأي مبدأ آخر.(4)

آخر.(4)

وعليه فقد أدرك ماركيوز وفرويد، حقيقة العلاقة بين العنف والسلطة في أبعادها كلّها، ومع اختلاف تفسيراتهم لهذه العلاقة، فقد توصلا إلى إدراك عمق الاستعباد المعاصر للبحث عن السبل الكفيلة بتجاوز القمع والعنف.

ويؤكد ماركيوز ارتباط القمع بالسلطة، وهنا نجده يتحدث بشيء من الواقعية أن الإنسان إذا أراد أن يتقدم فعليه أن يقضي على القمع والتسلط اللذين يقودانه إلى العنف والعدوان، ويكون ذلك بالعقل والوعي والتحرير، وليس بالتسلط والقمع والاستبداد، وحينها

1- المصدر السابق: ص: 55.

2- انظر: براهمة، جمال: الإنسان والوعي في فلسفة هربرت ماركيوز، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011م، ص: 45.

3- ماركيوز، هربرت: الحب والحضارة، ص: 56.

4- انظر: الجوة، محمد: مفهوم القمع عند فرويد وماركيوز، ص: 9.

يمكنه من أن يواكب الحضارة،[1] ولكن ماركيوز ينقد الحضارة المعاصرة بأنها تتميز باعتماد التقنيات المتطورة، فيتساءل: هل ستؤدي به إلى التحرر أم العنف؟

ثالثًا: القمع في الحضارة المعاصرة:

كان لماركيوز دور حقيقي في تشريح للواقع اللاإنساني واللاعقلاني السائد في مجتمع الوفرة والرفاهية الذي يدّعي الحرية والعقلانية، فهذا المجتمع الصناعي المعاصر كان يحمل كثيرًا من الإخفاقات كاغتراب الإنسان وفقدان الحرية والتشيؤ.

إذ يواكب ماركيوز التوجهات التي تدين إخفاق العقل، من خلال تحليلات نقدية أبرزت مظاهر اللاعقلانية التي طبقت الحياة الفردية والعامة، لذلك يرفض الطريقة التي توظّف بها العقلانية التكنولوجيا.[2]

إذ يتميز المجتمع المعاصر بالتطور التكنولوجي الهائل، وما التحليلات التي قدمها ماركيوز له إلّا إدانة صريحة لتحكّم السيطرة العقلانية بمختلف نشاطات الإنسان، وتدخّلها بتشكيل نمط الحياة المناسب لاستمرار نظام الأشياء: "**إن المجتمع الصناعي المتمكن من العلم والتكنولوجيا قد نظّم نفسه بصورة يسيطر معها دومًا ويقدر أكبر من الفعالية على الإنسان والطبيعة**"[3]. وهنا يرفض ماركيوز نمط المجتمع الاستهلاكي الذي يسعى إلى تكييف الوعي بما يتوافق مع منطق السيطرة الذي يسعى للهيمنة على الإنسان فردًا وجماعة، والتحكم في ردود الأفعال والمواقف التي يُفترَض أن تكون دومًا في خدمة النظام القائم.

ولأن المجتمع الصناعي يسعى إلى تحويل الإنسان إلى كائن طيّع وخاضع، فإن ماركيوز يحلل منطق السيطرة الذي يقوم به بحيث يأخذ القمع الذي يُمارس عليه شكل إكراه خارجي اجتماعي عبر الضغط الذي يمارسه عليه المجتمع لتشكيل حياته وفق نمط محدد، وتقيّده بما يتوافق مع المعايير المقررة عليهم من قبل السلطة التي تتحكم به.[4]

ولكن للقمع تأثيرًا كبيرًا في الإنسان إذ يدفع الفرد للتنازل عن كثير من متطلباته الطبيعية لصالح معايير الضرورة الحضارية، بحيث تفرض الحضارة عليه أشكالًا من القمع والكبت في سبيل استمرار وجوده وحياته الاجتماعية من خلال اعتماد آلية التكييف مع القيم والمعايير والقوانين السائدة في المجتمع: "**إن أقصى ما يصل إليه العقل هو**

---

[1] انظر: عباس، فيصل: الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، ص: 603.

[2] انظر: المرجع السابق: ص: 551.

[3] ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 53.

[4] انظر: الجوة، محمد: مفهوم القمع عند فرويد وماركيوز، ص: 60.

الحرية، والحرية هي عين وجود الذات"[1] لذا فإن مستويات التطور الاجتماعي برأي ماركيوز في المجتمع الصناعي المتقدم ترافقها ممارسات قمع ممتدة منذ عصور ما قبل التكنولوجيا، إلَّا أنَّها في العصر الحاضر تستخدم آليات جديدة تخفي الممارسات القمعية، إذ أصبحت أكثر شدة، فيعبّر ماركيوز عن ذلك بقوله: "**يمثل العنف سلاح النظام ويؤدي عمله في كل مكان**"[2]

لذلك يميز ماركيوز بين القمع في صورته التقليدية القديمة الذي تميزت به المجتمعات، وبين القمع المتزايد أو الفوقي الذي يواكب الحضارة المعاصرة، فيقول عن القمع المتزايد بأنَّه: "**فوق– القمع: ويدلُّ به على القيود التي تجعلها السيطرة الاجتماعية حتمية، فينبغي تمييزها عن القمع الأساسي، أي عن (تحولات) الغرائز الضرورية لاستمرار الجنس الإنساني في الحضارة**"[3]

وبهذا فإن مجموعة القيود التي يفرضها المجتمع على أفراده إنَّما تشكّل نوعًا من السيطرة، إذ يعتمد أساليب في ممارسة القمع بدرجات متفاوتة، فالرقابة إنَّما تشكّل نوعًا من القمع غير المباشر للسيطرة على الإنسان، بحجة المحافظة على نظام الأشياء القائم.

هذه الممارسات القمعية تستعين بالعلوم الأخرى المساعدة كعلم النفس والعلوم الإلكترونية... وإن كانت تتسم بالطابع العقلاني إنَّما في الحقيقة تزيد من إخفاء هذه الممارسة وتشكّل قهرًا منطقيًا يتفق مع مقومات المجتمع وتنظيمه، ويؤثر في حياته الداخلية وعواطفه وتفكيره وعقله، وتسعى للقضاء على إنسانيته في ظل هذا المجتمع الصناعي المعاصر.[4]

يؤثر مجتمع الرفاهية في العالم المعاصر في تحسين مستوى المعيشة الأمر الذي يُلهي الإنسان عن الأمور المهمة في حياته، وتزيّف الوعي إذ يظن أن هذه الرفاهية الزائدة التي يحياها هي غاية وجوده، وبها يتحول الإنسان إلى عبدٍ لشهواته ونزواته وحاجاته السطحية الزائفة، وهذا ما يوضّحه بقوله: "**إنّ المجتمع الصناعي المعاصر يميل، بحكم طريقة تنظيمه لقاعدته التكنولوجية، إلى النزعة الكلية الاستبدادية. والنزعة الكلية الاستبدادية ليست مجرد تنميط سياسي إرهابي، بل هي أيضًا تنميط اقتصادي**"[5]

لذلك يرى ماركيوز أن القمع ظاهرة تاريخية ولها بعدها الاجتماعي، فهناك من استعمل شحّ الموارد ونقصها على أنها أحد دواعي العمل، ورافق ذلك بذل الجهد في مقابل منافع أقل، لكنَّ

1- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 34.
2- ماركيوز، هربرت: الثورة والثورة المضادة، ص: 64.
3- ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 45.
4- عباس، فيصل: الاغتراب: الإنسان المعاصر وشقاء الوعي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008م، ص: 237.
5- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 39.

هناك من عمل على إبقاء النقص ليستمر الإنسان في الكدّ دون تحسن ظروف حياته، لذا نراه يقول: "**إنـه لبذيء حقًا، من جانب هذا المجتمـع، أن يتيح أو يعرض بوقاحة سافرة كمية خانقة من السلع، في حين يجد ضحاياه أنفسهم محرومين من أمسّ الضرورات إلحاحًا**"(1)

وقد رأى ماركيوز في ذلك قمعًا خفيًا؛ فنقص الضروريات قد استُعمل لممارسة القمع على الإنسان، فوصفت هذه الحضارة بالممارسة القمعية التي رافقها التنازل عن فكرة السعادة، ولم يكن يرى الإنسان في ذلك أي وجه للاستغلال أو القمع، أو وعي بهذه الممارسة، الأمر الذي يطيل بقاء عامل النقص والحاجة، لذلك يذهب إلى أن غياب عامل الحاجة والنقص يعمل على غياب القمع، ولكن ما يُلاحظه في المجتمع المعاصر (مجتمع الرفاهية) هو ازدياد القمع، ولكن بصورة خفية يرافقه ازدياد عامل الإنتاج.(2)

ولذلك يرفض ماركيوز استمرار القمع ولاسيَّما وأن المبررات التي تقتضي وجوده (كالحاجة أو النقص) قد زالت، وهنا يؤكد ضرورة حضور إرادة السيطرة على عامل النقص: "**إن المجتمع الصناعي يحرم النقد من أساسه الحقيقي**"(3). وبهذا يؤكد رفض هذا القمع المتزايد لأنَّ المجتمعات الصناعية تمارسه للسيطرة على وجود الإنسان وحريته.

من سلبيات لمجتمع الصناعي المتطور أنَّه يحوّل الإنسان إلى شخص مقهور ذي بعدٍ واحد، يعمل على تنميط حياته وإدماجه وتحديد نظرته لنمط الحياة ضمن مؤسسات هذا المجتمع، وهذا إنَّما يعبّر عن الممارسة القمعية التي تتحكم في سلوكه الفردي والجماعي والفكري، عبر أسلوب حياة استهلاكي يمارس القمع الخفي عليه، الذي ينعدم معه حسّ النقد والمناقشة.(4)

فهذه الأسس جميعها التي يرتكز عليها المجتمع الصناعي المعاصر تعتمد على زيادة الإنتاج والتقدم التكنولوجي والتهافت على منجزاته، التي تؤدي إلى حالة من التنميط تقيّد الإنسان ضمن ما هو موجود دونما أي نقاش أو نقد.(5) "**عندما أمسك التقدم التقني التقني بناصية الخيال، طبع صوره بمنطقه الخاص وحقيقته الخاصة مقلّصًا ملكة الفكر الحرة**"(6). هذا القمع الجديد المعاصر إنَّما يتخذ الطابع العقلاني، وماهو إلا نمط

1- ماركيوز، هربرت: نحو التحرر– فيما وراء الإنسان ذي البعد الواحد، تر: إدوارد الخراط، ط1، منشورات الآداب، بيروت، 1972م، ص: 16.

2- انظر: براهمة، جمال: الإنسان والوعي في فلسفة هربرت ماركيوز، ص: 68.

3- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 28.

4- انظر: الجوة، محمد: مفهوم القمع عند فرويد وماركيوز، ص: 64.

5- انظر: أحمد، قيس هادي: الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م، ص: 110– 116.

6- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 259.

من الهيمنة الشاملة الذي يعتمد على التكنولوجيا التي كان يجب أن تكون وسيلة لتحرر الإنسان إلَّا أنَّها تحولت إلى وسيلة لقمعه.

وهنا يؤكد ماركيوز أن الإنسان قد أصبح أحادي البعد في أبعاده كلّها، وخاصة في تفكيره، إذ أصبح لا يرى إلا ما تنتجه السلطة وليس لديه قدرة على التغيير أو التفكير خارج إطار ما تريده السلطة، ولاسيَّما أنها تسيطر بوسائل تكنولوجية متطورة.[1] ويوضح ذلك بقوله: **"إن مستقبل دولة الرفاهيه هو الذي سيقرر إمكانية وقف مدّ الثورة... بحكم سياسة السيطرة التكنولوجية... تبدو قادرة على رفع مستوى الحياة عن طريق إخضاعه لإرادتها"**[2]

فهذه الحضارة باعتمادها على التكنولوجيا إنَّما تخلق لدى الأفراد وعيًا مزيفًا، وتجعل فكره أحادي البعد أكثر من أي وقت مضى، حيث يلقى هذا النمط من الفكر تحبيذًا وتشجيعًا دائمًا من صنّاع السياسة، وهذا التسلط الذي تقوم به إنَّما يتزايد بسبب غياب الوعي بالتحرر[3] فيصبح الإنسان آلة متشيّئة لا يمكنه أن يغيّر من ذاته أو من المجتمع شيئًا؛ لذلك يكون العنف ضروريًا للقضاء على أي شكل من أشكال الاستبداد ومقاومة وسائله كلّها، ويبرز العنف في الحضارة المعاصرة في حرمانها الأفراد من مَلَكة النقد ممَّا يتيح لها التسلط أكثر فأكثر، فيقول: **"فالنقد التقني يرسّخ دعائم نظام كامل من السيطرة والتنسيق، وهذا النظام يوجّه بدوره التقدم ويخلق أشكالًا للحياة (والسلطة)"**[4]

وبذلك فإن قوة السلطة وقدرتها على قمع الثورة والتمرد إنَّما يكمن في امتلاكها سلاح التقنية التي تعتمد عليه في تسلطها، بحيث تمارس من خلاله عنفًا خفيًا على الأفراد دون وعي منهم، فيكون وعيهم وعيًا مزيفًا، ولكن هذه السيطرة لن تدوم إذا انهارت التقنية، وحينها يُمكن للثورة والحرية بالظهور. **"الجهاز التقني كبير الفعالية- إذ هو منظم في شكل سلطة مستقلة عن الأفراد- وقادر على تطوير الإنتاجية وزيادة شدتها. وإذا ماوهن، في مثل هذه الشروط، ساعد الحرية والمعارضة"**[5]

وهذا إنَّما يقصد به ماركيوز أن النظام القائم يحمل في الوقت نفسه عوامل قوته وعوامل انهياره، فالدولة وإن حققت شروط الرفاهية والتقدم لأفرادها؛ إلَّا أنَّها قد لا تحقق ذلك بشكلٍ متساوٍ للجميع؛ ممَّا يدفع الفقراء والمضطهدين إلى الثورة عليها، فهي إن لم تستطع أن تحقق الحرية فإنها سوف تنهار بفعل الحركات المضادة لها، ولكن إن

1- انظر: عباس، فيصل: الاغتراب، ص: 239.

2- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 84.

3- انظر: أحمد، قيس هادي: الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، ص: 48.

4- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 28.

5- المصدر السابق: ص: 84.

استطاعت تحقيق الرفاهية وكل احتياجات جميع أفرادها، فإن الثورة حينها لن توجد، وكذلك العنف سيزول، وحينها سيزول كل دافع للتحرر.[1]

ولكن ماركيوز يؤكد بأن الظروف الاجتماعية تتغير وتتطور بحيث إنَّ الدولة لن تخدم سوى مصالح فئة واحدة تعمل على استغلال بقية الأفراد، الأمر الذي سيوقظ العنف مرة أخرى، وهنا يبرز دور العنف الثوري في التغيير والقضاء على الاستغلال والقمع، "**وكذلك يرفض ماركيوز كل الأفكار التي تدعو إلى السلم والسلام ويسخر من كل المفكرين الذين يدعون إليه، بدعوى أن العنف أمر ضروري**".[2]

وحينما يقرّ ماركيوز بأن العنف ضروري للتغيير فإنَّه يرى أن المجتمعات المعاصرة البرجوازية ترفض ذلك التغيير وتحتكر السلطة وتخدم مصالح السلطات فقط، وذلك بامتلاكها سلاح العنف المتمثل بالتكنولوجيا، الذي تعمل من خلاله على تخدير الوعي الإنساني وتمنعه من السعي إلى التحرر، لذلك يدعو ماركيوز إلى الاهتمام بالعقل والوعي كأهم شروط للتحرر: "**إنَّ كل تحرر ينطوي على ضرورة وعي العبودية**"[3] فالعنف لا يتعارض برأيه مع العقل لأنه يجعل الفرد يعي حقيقة النظام الطاغي وضرورة القضاء عليه. وهذا ما يدعوه إلى معالجة فكرة التسامح ومدى جدواها في القضاء على استبداد وقمع السلطة الطاغية.

رابعًا: التسامح:

تعتمد الحكومات الاستبدادية على العنف وتبرره وتعمل على تكييف الأفراد مع ممارساتها والاعتقاد بضرورتها، فبعض هذه الممارسات القمعية تلقى قبولًا لدى الأفراد ويجري التعاطف والتسامح الشعبي معها، والاقتناع بسلامتها وضرورة ممارستها بحجة أنَّها دفاعية وقائية.[4]

الأمر الذي دعا ماركيوز للقول: إنَّ التسامح قد حاد عن غرضه، وقد وظّف من قبل عقلانية السيطرة التي يتبناها المجتمع الصناعي المتقدم للقضاء على المعارضة أو العنف الثوري، وهنا يُلاحظ كيف لحق مفهوم التسامح تعديلًا جذريًا بحيث تعمل السلطة على التسامح الظاهري مع الآراء والمواقف المعارضة، لكنها في الحقيقة تخفي حسابات خفية لاحتواء تلك المعارضة والاختلاف.

1- انظر: عباس، فيصل: الاغتراب، ص: 252– 253.

2- بوبوفيتش، راتكوفيتش: الاشتراكية والدولة_أو دور العنف في التاريخ، ص: 15.

3- ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ص: 43.

4- انظر: أحمد، قيس هادي: الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، ص: 123.

يقول ماركيوز: **"الحق أنَّه لابدَّ أولًا من أن يتطور وعي سياسي جذري لدى أعضاء الطبقة العاملة، حتى يصير في الإمكان تجاوز حدود التسامح الرأسمالي فيما يتعلق بالرقابة العمالية. أمَّا إذا لم يتطور مثل ذلك الوعي فستبقى الرقابة العمالية محايثة للنظام القائم"**[(1)]

هنا يؤكد ماركيوز أن التسامح الذي يحققه المجتمع المتقدم إنَّما هو عبارة عن ممارسات قمعية تسمى مجازًا بالتسامح القمعي، وهي التي تقوم على منع الرأي الآخر ورفض أي مبادرة لخلق نمط جديد يتضمن الثورة أو التمرد، فهذا التسامح إنَّما يعمل على تثبيت وبقاء الوضع القائم الذي يهدف إلى السيطرة والقمع.[(2)]

وهذا التسامح إنما يرفضه لأنه يقوم من طرف واحد، فإن كان من طرف النظام فهو خادع يخفي القمع، فالمجتمع المتسامح القمعي إنَّما هو تسامح مزيف يوجد في ظل مجتمع قمعي استبدادي وعبر عن ذلك بقوله: **"الآباء الذين يتمثلون في المؤسسات الاجتماعية ويبدون...بالتأكيد بمظهر السيطرة والسلطة ولكنهم يظهرون أيضًا بمظهر التسامح"**[(3)]

وهنا يتحول العنف إلى أداة بيد السلطة عندما يسمح لكل فرد بالتعبير عن نفسه في ظل التسامح المطلق، بحيث يتساوى الحق والباطل والبناء والهدم. وهنا سيتحول التسامح إلى سلاح بيد الرأسمالية، وهذا هو التسامح الذي يرفضه ماركيوز، فهو يعمّق التسلط والعنف.

أمَّا التسامح الذي يوافق عليه فهو الذي يتجلى في مسامحة الشعب للنظام، الشعب هو الذي يتسامح مع النظام السائد، ثم النظام السائد يتسامح بدوره مع المعارضين في حدود القوانين المرسومة.[(4)]

ولهذا فإن للتسامح الذي يوافق عليه عدة شروط من أهمها توفير الحرية لأنَّ حرية التعبير والتفكير شرط أساسي لبلوغ الحرية، التي تستلزم وجود التسامح، فغياب الحرية هو غياب للعقل والتفكير، الأمر الذي سيخلق العنف واللاتسامح حتمًا، فالتسامح يجب أن ينطلق حتمًا من الحرية التي هي هدف العنف الثوري الذي ينادي به ماركيوز، أمَّا التسامح الخالي من الحرية فهو تسامح زائف بلا معنى، يسميه بالتسامح الهدّام الذي يهدم المجتمع والحضارة الإنسانية ويمنع أي محاولة للتغيير. "**وبهذا لاوجود للتسامح**

1- ماركيوز، هربرت: الثورة والثورة المضادة، ص: 54.

2- انظر: براهمة، جمال: الإنسان والوعي في فلسفة هربرت ماركيوز، ص: 71.

3- ماركيوز، هربرت: نحو التحرر، ص: 17.

4- انظر: براهمة، جمال: الإنسان والوعي في فلسفة هربرت ماركيوز، ص: 65.

من أجل التسامح أو ما يسمى بالتسامح المطلق، لأنَّه يخفي الاضطهاد ويقضي على الحرية، ويزيد من القمع".[1]

ويرى ماركيوز أن التسامح في المجتمع الصناعي المتقدم هو تسامح مزيف، وأن تحقيقه يستدعي بالمقابل اللاتسامح مع السياسات السائدة المستبدة، لذلك يرى أن العنف هو أساس التغيير، وليس التسامح القمعي الذي تقوم به الأنظمة الطاغية التي يهمين فيها القوي على الضعيف.

فالرأسمالية في المجتمعات المعاصرة تقبل بمبدأ التسامح، ولكنها في الحقيقة تحوّله ببراعة إلى سلاح للمحافظة على وجودها وسيطرتها والقضاء على كل من يعارضها.[2]

وبهذا يكون التسامح شكلًا لاستمرار الأنظمة القائمة وتثبيتها وبقائها ووسيلة لتفريغ النزعات الهدامة وقوى المعارضة الحقيقية.

وهذا التسامح إنما يخفي سلوكًا قمعيًا للإنسان، يحرمه النقد والمعارضة أو الفكر المتحرر، وتمارس من خلاله شتى أنواع السيطرة في محاولة منه لتشكيل الإنسان الطيّع وتشكيل غرائزه ورغباته بما يخدم النظام القائم. "**إن الطاعة الواجبة للسلطة القائمة.. شرط ضروري للخلاص الأبدي**".[3] فالقمع يزيد كلما زاد التسامح وتنوعت أشكاله.

وهنا يربط ماركيوز بين درجة التسامح وبين شدة القمع، فكل تسامح يصدر عن النظام القائم إنَّما يخفي ممارسات قمعية خفية، تهدف إلى السيطرة على الإنسان والمجتمع، وهذا التسامح هو تسامح شكلي ظاهري.[4]

فالتسامح ليس مجرد شعار تنتهك من خلاله الحقوق الإنسانية، بل التسامح الحقيقي هو الذي يقلّص درجة العنف إلى أقصى حدّ ممكن بين أفراد المجتمع، فهو إنَّما يعني قبول الآخر وعدم التسلط عليه ومنحه حريته وحقوقه: "**هناك خوف من أن يزداد خطر الصراع استفحالًا فلن يعود هناك وجود لأية سلطة عليا تطالب بمزيد من الحرية الحقيقية**"[5]

لهذا يلحّ ماركيوز على دور الفلسفة في إيقاظ الوعي وتنمية الإحساس وتحريك العقل في ظل حضارة قمعية أفقدت الإنسان الشعور بالأشياء، وجعلته يعيش في صنمية أحادية توهمه بالحاجات المزيفة والسلوك الاستهلاكي وتوقعه في وهم الحرية، فيأتي دور الوعي لتدمير كل أنواع التسلط والعنف القمعي، وبناء نظام وسلطة تؤمن بالفرد وتحقق

---

[1] انظر: زكريا، فؤاد: هربرت ماركيوز، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004م، ص: 33.
[2] انظر: أحمد، قيس هادي: الاغتراب عند ماركيوز، ص: 123.
[3] ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 38.
[4] انظر: العوا، عادل: التسامح من العنف إلى الحوار، ط1، دار الفاضل، دمشق، 2002م، ص: 99.
[5] ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، ص: 53.

إنسانيته، ولا يتحقق ذلك إلا بالحوار والسلام والتسامح، وليس التسامح مع الأنظمة القمعية في ظل المجتمع الاستهلاكي الأحادي البعد.

ولابدَّ أن يكون النظام الشرعي متسامحًا حتى يلقى القبول لا الرفض، ويصبح بهذا التسامح نظامًا يتعايش مع الديمقراطية الحقيقية، فما موقع الديمقراطية من العنف والسلطة؟

إن الديمقراطية برأي ماركيوز هي أساس حكم الشعب نفسه بنفسه، هدفها تحقيق العدالة والحرية والقضاء على الاضطهاد والقمع والتسلط، لأنَّها تساعد على التغيير الاجتماعي دون اللجوء إلى ممارسة العنف، كما تساعد على التفكير والتعبير، ومن ثمَّ التحرر بأشكاله كلّها.(1)

من هنا يحذّر ماركيوز من الديمقراطية الكاذبة أو المزيفة، ولتحديد الدور الإيجابي للديمقراطية ينطلق من تحديد مفهومها أولًا قبل مقابلتها بالنظام والسلطة والعنف والتغيير والمعارضة، إذ يقول عن معنى الديمقراطية إنَّه: "**إذا فُهم من الديمقراطية أن أفرادًا أحرارًا يحكمون أنفسهم ولهم كذلك منفذ إلى العدالة، يكون عند ذاك تحقيق الديمقراطية يمر بإبطال الديمقراطية الكاذبة القائمة. والكفاح للدفاع عن الديمقراطية**"(2)

وبهذا نوافقه بأن حق المقاومة برأيه من أجل الديمقراطية وبناء مجتمع ديمقراطي هو حق مشروع، حتى ولو كان بالعنف والثورة، وهنا تصبح الديمقراطية مطمح الشعوب، وتتحول ومن ثمَّ إلى نظام يهدف أساسًا إلى التغيير، ومنه كان لا بدَّ لهذه الديمقراطية التي تسعى إلى التغيير من الاستناد "**إلى الجماهير، بيد أن كل خطوة نحو التغيير الجذري تُسهم في عزل المعارضة عن الجماهير، في تشديد القمع، في تعبئة العنف النظامي ضد المعارضة وهكذا..**"(3)

يعود ماركيوز ليؤكد دور العنف في بناء نظام غير قمعي غير تسلطي، حتى ولو عدَ العمل غير ديمقراطي، فالديمقراطية على أقل تقدير تمنح الحرية ولو جزئيًا، وهي بمعناها الحقيقي بحسبه أساس التغيير، بل الشكل الذي يجب أن ينتهي إليه مجتمع غير قمعي غير تسلطي، يقوم على الديمقراطية الحقيقية لا المزيفة، التي تجسد إرادة الأفراد في التعبير والعيش بسلام، هنا فقط سيتحقق الحوار والسلام والتسامح، فلا تسامح مع أنظمة لا تؤمن إلَّا بالتسامح القمعي كوسيلة لزيادة السيطرة والتسلط، والقضاء على كل محاولة لبناء مجتمع جديد، وثقافة وحضارة جديدة تعيد للإنسان إنسانيته.

خاتمة:

1- رضوان، جودت زيادة: صدى الحداثة- ما بعد الحداثة في زمنها القادم، ص: 196.

2- ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، ص:110.

3- ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، ص: 113.

ممَّا تقدم يتبين نقد ماركيوز لانحرافات المجتمع المعاصر لتكشف عن مدى معاناة الإنسان المعاصر، وخاصة من خلال سمة البعد الواحد التي تقيّد تفكيره ووعيه، فمظاهر اللاعقلانية التي تترافق مع الممارسات القمعية تكشف مدى إخفاق الأنظمة المتسلطة واعتمادها على منطق السيطرة الذي يشلّ التفكير، ويخدّر الوعي ويمنعه من التفكير بتجاوز هذا العنف الهدّام.

فتأتي موافقة ماركيوز وتأييده للعنف المضادّ، أو كما يسميه الثوري، ليعلنها وسيلة للقضاء على هذا التسلط، فهو يدعو إلى الحرية والعدالة، الأمر الذي يستدعي الدعوة إلى مبدأ التسامح الذي يقبل بالآخر والتحاور معه، لا التسامح الزائف الذي يعمل على زيادة نسبة العنف بشكل خفي، أملًا منه في تحقيق إنسانية الإنسان ورفض القمع والطغيان.

يوضّح ماركيوز أن التسامح في المجتمع الصناعي المتقدم أداة فعّالة في احتواء كل سلوك معارض، أو إمكانية تمرد أو ثورة، وأن الغرض منه هو تثبيت الوضع القائم.

كما يذهب إلى الربط بين التسامح والقمع من حيث الشدة، فكلما زاد التسامح زاد القمع، وهو في تصوره يمثل خداعًا وليس تجسيدًا لفضيلة أخلاقية.

ويؤكد أن التسامح الشكلي هو الذي أدى إلى تسلط قمعي وقمع سلطوي، مع أنَّه تسامح في ظل نظام ديمقراطي إلَّا أنَّها ديمقراطية مزيفة.

وينتهي ماركيوز إلى استشراف حضارة اللاقمع، حضارة السعادة حيث الحب والسلام والسعادة والتسامح.

المصادر والمراجع:

المصادر:

1. ماركيوز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1988م.
2. ماركيوز، هربرت: الثورة والثورة المضادة- نحو حساسية ثورية جديدة، تر: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، د.ت.
3. ماركيوز، هربرت: الحب والحضارة، تر: مطاع صفدي، ط2، دار الآداب، بيروت، 2007.
4. ماركيوز، هربرت: العقل والثورة، تر: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.
5. ماركيوز، هربرت: نحو التحرر- فيما وراء الإنسان ذي البعد الواحد، تر: إدوارد الخراط، ط1، منشورات الآداب، بيروت، 1972م.
6. ماركيوز، هربرت: نحو ثورة جديدة، تر: عبد اللطيف شرارة، دار العودة، بيروت، 1971.

المراجع:

1. أحمد، قيس هادي: الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
2. الأسود، شعبان الطاهر: علم الاجتماع السياسي- قضايا العنف السياسي والثورة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2001م.
3. براهمة، جمال: الإنسان والوعي في فلسفة هربرت ماركيوز، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011م.
4. بوبوفيتش، راتكوفيتش؛ وباسيتش بتشوليتش: الاشتراكية والدولة_ أو دور العنف في التاريخ، ترجمة: جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1965م.
5. الجوة، محمد: مفهوم القمع عند فرويد وماركيوز، تر: فتحي الرقيق، ط2، دار الفارابي، بيروت، 1999م.
6. جودت زيادة، رضوان: صدى الحداثة-ما بعد الحداثة في زمنها القادم، (د.ط)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت).

7. زكريا، فؤاد: هربرت ماركيوز، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004.
8. عباس، فيصل: الاغتراب: الإنسان المعاصر وشقاء الوعي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008م.
9. عباس، فيصل: الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2005م.
10. العوا، عادل: التسامح من العنف إلى الحوار، ط1، دار الفاضل، دمشق، 2002م.